الأمم المتحدة
A/78/463/Add.2
الجمعية العامة
Distr.: General
5 December 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون
البند 20 (ب) من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد إيفايلو **غاتيف** (بلغاريا)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند 20 من جدول الأعمال (انظر A/78/463، الفقرة 2). ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/78/L.3 و A/C.2/78/L.54

2 - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عرضت ممثلة كوبا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/78/L.3).

3 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين، المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/78/L.54)، قدمه مقرر اللجنة، إيفايلو غاتيف (بلغاريا)، استناداً إلى مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/78/L.3.

4 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/78/L.54 (انظر الفقرة 7).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحمل الرموز A/78/463 و A/78/463/Add.1 و A/78/463/Add.2.

(1) A/C.2/78/SR.7 و A/C.2/78/SR.21 و A/C.2/78/SR.23.

141223 121223 23-24290 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

6 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/78/L.54، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/78/L.3 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا[1]، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[2]، والإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[3]،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قراراتها 239/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 232/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 243/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 233/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 228/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 217/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، الذي قرّرت فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في عام 2024، وقرارها 246/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي حددت فيه طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وقرارها 329/77 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2023 بشأن الطرائق الإضافية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل منها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة

(1) القرار 137/69، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار 15/74.

بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملا بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهُه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[4] وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[5] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[6]، والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، الذي عُقد في نيويورك في 18 و 19 أيار/مايو 2023[7]، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه بعض التحديات الخاصة بمخاطر الكوارث، وإذ تكرر تأكيد الالتزام بالحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد الخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[8]، وإذ تسلّم بأهمية التنمية الحضرية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية،

---

(4) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(6) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(7) القرار 289/77، المرفق.

(8) القرار 256/71، المرفق.

وإذ ترحب بإعلان الدوحة السياسي[9]، وإذ تعيد تأكيد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً[10] الذي هو عبارة عن مجموعة جديدة من الالتزامات المجَدّدة والمعززة بين أقل البلدان نموا والجهات الشريكة لها في التنمية، وهي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على المستويات كافة، وإذ تسلم بأن العديد من البلدان النامية غير الساحلية تندرج ضمن فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ تتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024 في إطار الموضوع الرئيسي للمؤتمر، وهو "رسم الطريق نحو الازدهار القادر على الصمود"،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده حدّة البعدُ عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى البحر والسفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، على أساس حرية المرور العابر والمسائل الأخرى ذات الصلة، وفقا لقواعد القانون الدولي المنطبقة،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وإذ تلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مواتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

وإذ تسلّم بالفجوة في البنى التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية وضرورة الارتقاء بمستوى البنى التحتية للنقل لموافقة المعايير العالمية، وفي هذا الصدد، بالأهمية البالغة للشراكات الوطنية والدولية القوية في سد الفجوة وتحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل،

وإذ تعترف بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلّم بأن من المهم لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، أن تلتزم بتهيئة عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الجنسانية الكاملة مع جميع الرجال والفتيان، وتُزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن وإنصافهن،

وإذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الثاني والعشرين للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في 21 أيلول/سبتمبر 2023 حول موضوع "من فيينا إلى كيغالي: بناء الزخم من أجل إعلان عقد جديد للعمل لتحقيق الازدهار والتحوّل في البلدان النامية غير الساحلية"،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن النصف الأخير من فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا قد هيمنت عليه الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19، التي عطّلت أو بدّدت مكاسب التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي كانت

(9) A/CONF/219/2023/L.1.

(10) القرار 258/76، المرفق.

البلدان النامية غير الساحلية قد حققتها، وأن التعافي الهش من جائحة كوفيد-19 قد زادت من اضطرابه ظروف الاقتصاد الكلي العالمية الصعبة، مما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلية والجغرافية لتلك البلدان، وإذ يساورها القلق أيضا لأن التعافي المتواضع الذي تحقّق غير كاف لإحداث أثر معاكس لما شُهد من زيادة في الفقر بسبب جائحة كوفيد-19،

وإذ تسلّم بأن التعطّل الذي أصاب لوجستيات التجارة فأعاق سلاسل القيمة العالمية وارتفاع تكلفة سلاسل الإمدادات العالمية قد أدّيا إلى ازدياد تكاليف التجارة للبلدان النامية غير الساحلية بسبب ضعفها واعتمادها الشديد على بلدان المرور العابر للنفاذ إلى الأسواق الدولية،

وإذ تسلّم أيضا بأنّ برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030، يستند إلى شراكات متجددة ومعززة من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكليا، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

وإذ ترحب بعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2023،

وإذ ترحب أيضا بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2023 بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023،

وإذ تحيط علما باستعراض وحدة التفتيش المشتركة[11] للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي أعربت فيه الوحدة عن القلق من الفجوات الشاسعة بين ما يُتوقع إنجازه من عمل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبين الموارد المتاحة للبرنامج الفرعي المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تؤكد من جديد الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة عام 2030 وفي خطة عمل أديس أبابا، وإذ تؤكد كذلك أن تنفيذهما الفعال إلى جانب تنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا الذي يستند إلى برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[12]، يمكن أن يدفع بعجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويلها من بلدان غير ساحلية إلى بلدان موصولة برا،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[13]؛

2 - ***تشير*** إلى عقد الاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 في نيويورك يومي 5 و 6 كانون

(11) JIU/REP/2021/2.

(12) *تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، 28 و 29 آب/أغسطس 2003* (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(13) A/78/283.

الأول/ديسمبر 2019 وإلى الإعلان السياسي الرفيع المستوى الذي أهيب فيه بجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة أن تلتزم بالتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

3 - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لشواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية ذات الصلة بالموضوع؛

4 - ***تسلّم*** بأن بطء النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، وتعطل سلاسل الإمدادات، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأزمة الطاقة، وآثار تغير المناخ المتفاقمة كلّها أمور تتسبّب في تفاقم مواطن ضعف البلدان النامية غير الساحلية فيما يتصل بالتجارة وبالمرور العابر؛

5 - ***تهيب*** بالدول إلى ضمان سير العمل الطبيعي في الأسواق المفتوحة وضمان موصولية سلاسل الإمداد العالمية والسماح بالسفر عبر الحدود للأغراض الضرورية، وتعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود في سلاسل الإمداد التي تساعد على الإدماج المستدام للبلدان النامية غير الساحلية وتشجع النمو الاقتصادي الشامل للجميع، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة والاستثمار الدوليين؛

6 - ***تسلّم*** بأن حصة البلدان النامية غير الساحلية في الصادرات العالمية من البضائع ظلت بدرجة كبيرة دون تغيير خلال فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتدعو إلى تعزيز القدرات التجارية والإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية عن طريق تعزيز المساعدات المقدمة في إطار المعونة لصالح التجارة، إلى جانب إتاحة المجال لنفاذ البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق؛

7 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030[14] بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

8 - ***ترحب*** بالإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[15] الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة، في نيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، وتحثّ على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

9 - ***تهيب*** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى تعزيز التعاون عبر الحدود عن طريق التقليل إلى أدنى حد من اضطرابات النقل الدولي خلال حالات الطوارئ الصحية من قبيل جائحة كوفيد-19، ومنع حدوث اضطرابات ذات طبيعة مماثلة في المستقبل، مع التسليم في الوقت نفسه بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمثل محركا هاما للتنمية المستدامة وللاندماج في الاقتصاد العالمي، وتدعو الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة في مجالي التجارة الدولية وتيسير النقل[16]؛

(14) القرار 1/70.

(15) القرار 1/78، المرفق.

(16) بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، 2 كانون الأول/ديسمبر 1972)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، 18 أيار/مايو 1956)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى

10 - ***تشجع*** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والجهات الشريكة في التنمية على المشاركة بنشاط في الدورة المخصصة لمسائل المرور العابر التي ستعقد سنويا إلى حين الانتهاء من الاستعراض المقبل لاتفاق تيسير التجارة، عملا بالقرار المتخذ في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، والتي ستسهم في تعزيز الإصلاحات الرامية إلى تيسير المرور العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛

11 - ***تدعو*** البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى أن تنفذ، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، الإجراءات ذات الصلة المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية على نحو منسق ومتسق وسريع خلال الفترة المتبقية؛

12 - ***تكرر تأكيد*** الالتزام بتعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، وإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب، مع الاعتراف بأهمية المساهمة التي يمكنها تقديمها من أجل تحقيق خطة عام 2030 وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وتعيد أيضا تأكيد أهمية البعد الأصلي للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات الإقليمية وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة فيما بين البلدان؛

13 - ***تشدد*** على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذا كاملا وفعالا، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات القائمة إلى النظر في إمكانية الانضمام إليها؛

14 - ***تشدد أيضا*** على أن التعاون في مجال السياسات والقوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر بالغ الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود ومشاكل النقل العابر، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي تعزيزه على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛

15 - ***تهيب*** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، والموانئ وخطوط الأنابيب، من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

16 - ***تسلّم*** بأن الاستثمار في صيانة البنى التحتية المادية وغير المادية وتطويرها يمكنه أن يحفز جهود التعافي من آثار الجائحة، وتلاحظ أهمية الإدارة السليمة للبنى التحتية على مدى دورة حياة المشاريع لضمان الفعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل، والكفاءة الاقتصادية، والمساءلة، والشفافية، والنزاهة في الاستثمار في البنى التحتية، بما في ذلك من خلال عملية شراء مفتوحة، وتؤكد أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير وصيانة البنى التحتية الجيدة النوعية التي يمكن التعويل عليها والتي تتحقق فيها مقوّمات الصمود والاستدامة لا يزال يشكل تحديا كبيرا يتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي

دفاتر النقل الدولي الطرقي (جنيف، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1975)، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1982)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (2013).

وثنائي بشأن مشاريع البنى التحتية، وتخصيص مزيد من الموارد من الميزانيات الوطنية، وتوخي الفعالية في تقديم المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف في تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص؛

17 - ***تسلّم أيضا*** بأن للاستثمار العام والخاص كليهما أدورا رئيسية في تمويل البنى التحتية المستدامة، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات والآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي؛

18 - ***تشجع*** المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، باستثمارات في البلدان النامية غير الساحلية لزيادة فرص الحصول على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة والميسورة التكلفة، وكذلك في معالجة الثغرات القائمة في مجال الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتجارة، والنقل، والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر؛

19 - ***تدعو*** إلى تنفيذ اتفاق تيسير التجارة المرفق بالبروتوكول المعدِّل لاتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، وتحثّ في هذا الصدد الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة تقديم وتكثيف المساعدات التقنية والمساعدات في مجال بناء القدرات، وذلك بالأخص من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المواد المتعلقة بالإفراج عن السلع وتخليصها، وبالتعاون بين وكالات الحدود، والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، وحرية النقل العابر والتعاون الجمركي؛

20 - ***تدعو أيضا*** إلى تجديد وتعزيز الشراكات من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بغية القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع؛

21 - ***تكرر دعوتها*** الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

22 - ***تشدد*** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسيان أهمية حيوية للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية والتدريب، والبنى التحتية، والطاقة، والمياه، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، ويسهمان بشكل كبير في تدابير مواجهة جائحة كوفيد-19 على المدى القصير والتعافي من آثارها على المدى الطويل، وتسلط الضوء في هذا الصدد على أهمية تنفيذ وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[17]؛

23 - ***تسلّم*** بأنّه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا فعالا، وتعيد

(17) القرار 291/73، المرفق.

التأكيد على أنّ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزا مركزيا في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ برنامج العمل، وتسلّم أيضا بأنّ التمويل العام الدولي يؤدي دورا مهما في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا وضعفا التي تعاني من قلة الموارد المحلية؛

24 - ***تسلم أيضا*** بالقيود التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الحصول على الاستثمار المستدام، وتشدد على ضرورة تعزيز دعم بناء القدرات في هذه البلدان من أجل إدماج نهج الاستثمار المستدام في خطط تنمية أسواق رأس المال؛

25 - ***تشدد*** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وفق شروط متفق عليها، وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلّم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

26 - ***تكرر التأكيد*** على أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلّ مسألة في غاية الأهمية، وتحث الجهات الشريكة في التنمية على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وعلى بذل جهود ملموسة إضافية ليفي كل منها بما عليه من التزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

27 - ***تسلّم*** بالدور الأساسي للقطاع الخاص في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ما يكتسيه حشد الموارد الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من أهمية حاسمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[18] وبرنامج عمل فيينا؛

28 - ***تسلّم أيضا*** بأن اقتصادات العديد من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيرا ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة وتتأثر تأثرا شديدا بالصدمات الخارجية، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وارتقائها في هذا الصدد من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات؛

29 - ***تسلّم كذلك*** بأن الاستثمار المباشر الأجنبي قادر على أن يحد من أوجه عدم المساواة وأن يساعد البلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية في الانتقال صوب أنشطة التصنيع وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية؛

(18) القرار 313/69، المرفق.

30 - ***تسلّم*** بالدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تحقيق النمو الشامل للجميع وبلوغ أهداف التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتحسين سبل عيش أشد الفئات فقرا وأكثرها ضعفا، وفي تشجيع اتخاذ تدابير لدعم تطوير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي عليها ومشاركتها في التجارة الدولية؛

31 - ***تؤكد*** الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بلوغ القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل من خلال وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء، وترحب بالتدابير المتخذة على الصعيد المتعدد الأطراف لمواجهة الجائحة، ومنها مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي وضعتها مجموعة العشرين ونادي باريس، والتي انتهت في كانون الأول/ديسمبر 2021، والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدَّين؛

32 - ***تدعو*** الشركاء في التنمية إلى تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

33 - ***تسلّم*** بأنّ البلدان النامية غير الساحلية عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، وانحسار الأنهار الجليدية، والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية وحالات الجفاف، وهي لا تزال تعاني من هذه الآثار، وتدرك الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود؛

34 - ***تحيط علما*** بالبحوث العلمية التي يجريها مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتشجع مجمع الفكر الدولي على مواصلة الاضطلاع بدوره في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، وتحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدِّق بعد على الاتفاق المتّعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وتدعو الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة إلى دعم مجمع الفكر الدولي؛

35 - ***تحث*** على إقامة صلات متناسقة وفعّالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030 وترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛

36 - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج عمل فيينا ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا، وتدعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

37 - ***تؤكد*** ضرورة أن يواصل مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق

في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ونتائج استعراضه لمنتصف المدة ورصدهما بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذهما، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

38 - ***تشير*** إلى قرارها 329/77 الذي قررت فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في كيغالي لمدة أربعة أيام، من 18 إلى 21 حزيران/يونيه 2024، وأهابت بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة، إضافة إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية، أن تشارك بنشاط في المؤتمر على أعلى مستوى ممكن، وتتطلع إلى الخروج من المؤتمر بنتائج ناجحة ووثيقة ختامية طموحة تتضمن أهدافا ملموسة ومنجزات متوخاة محدّدة؛

39 - ***تقرر*** أن يكون موضوع مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية هو "النهوض بالشراكات من أجل التقدم"؛

40 - ***تعرب*** عن تقديرها لحكومة رواندا بوصفها البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في كيغالي، المقرر عقده على أعلى مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وفقا للولاية المحددة في قراراتها 217/76 و 246/77 و 329/77؛

41 - ***ترحب*** بإنشاء مكتب اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية، وتعيين رئيسيه المشاركين، وتشير إلى قرارها عقد الدورتين الأولى والثانية للّجنة التحضيرية في نيويورك في الفترة من 5 إلى 8 شباط/فبراير 2024 والفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2024، على التوالي؛

42 - ***تدعو*** المكتب إلى عقد جلسات أخرى بصفة غير رسمية في نيويورك، بحسب الاقتضاء وبالطريقة الأكثر كفاءة وفعالية، من أجل مناقشة مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر؛

43 - ***تحيط علما*** بالتحضيرات الموضوعية والتنظيمية للمؤتمر، بما في ذلك النجاح في عقد الدورة التنظيمية للّجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك، في 13 أيلول/سبتمبر 2023، والاجتماعات الاستعراضية الإقليمية الثلاثة، حيث عُقد اجتماع واحد للبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا، اشترك في تنظيمه كل من حكومة بوتسوانا، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في غابورون في 29 و 30 أيار/مايو 2023، واجتماع واحدا للبلدان النامية غير الساحلية في أمريكا اللاتينية، اشترك في تنظيمه كل من حكومة باراغواي ومكتب الممثلة السامية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في أسونسيون في 27 و 28 تموز/يوليه 2023، واجتماع واحد للبلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وآسيا، اشترك في تنظيمه كل من مكتب الممثلة السامية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، في بانكوك في 22 و 23 آب/أغسطس 2023، وتحيط علما أيضا بنتائج تلك الاجتماعات؛

44 - ***تشدد*** على أهمية الأعمال التحضيرية المضطلع بها على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وتهيب بحكومات البلدان النامية غير الساحلية أن تقدم تقاريرها في مواعيدها المقررة؛

45 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل، حسب الاقتضاء، المشاركة الكاملة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما في الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري وصعيد المناطق؛

46 - ***تؤكد*** على أنه ينبغي تنظيم وعقد المؤتمر والأنشطة التحضيرية بأكثر الطرق فعالية وكفاءة؛

47 - ***تشجع*** على مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة، إضافة إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة نشطة في المؤتمر على أعلى مستوى ممكن؛

48 - ***تدعو*** جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تقوم لدى استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا بتعيين ما يمكن تنفيذه من حلول ومبادرات مبتكرة باعتبارها من النتائج الرئيسية التي يُتوخى بلوغها في المؤتمر؛

49 - ***تكرر دعوتها*** الأمين العام إلى أن يعقد في أثناء التئام المؤتمر مناسبة رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية ابتغاء كفالة تعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان النامية غير الساحلية على نحو كامل؛

50 - ***ترحب*** بعقد رئيس الجمعية العامة ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، مناسبة مواضيعية مدتها نصف يوم تكرَّس لتقديم مساهمة موضوعية في المؤتمر؛

51 - ***تؤكد***، مع التسليم بالطابع الحكومي الدولي للمؤتمر، أهمية مشاركة جميع المعنيين ومنهم البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة فعالة ومنظمة جيدا وواسعة في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية، بما يشمل الاستعراضات الوطنية والإقليمية والأعمال التحضيرية المواضعية، وكذلك في اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية التفاعلية والمناسبات الجانبية التي تقام في أثناء المؤتمر، وتشدد على أن الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما فيها آليات اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة، ينبغي أن تستخدم بفعالية في عملية الاستعراض، وتقرر أن:

(أ) تدعو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية؛

(ب) تدعو الجهات الأخرى صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والهيئات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، إلى المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية؛

(ج) تطلب من رئيس الجمعية العامة أن يعدَّ قائمة بأسماء ممثلي المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص الذين قد يشاركون في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية، مع مراعاة مبدأي الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل وإيلاء الاعتبار

الواجب للتكافؤ بين الجنسين، وأن يقدم القائمة المقترحة إلى الدول الأعضاء للنظر فيها على أساس مبدأ عدم الاعتراض، وأن يعرض القائمة على الجمعية العامة لكي تتخذ قرارا نهائيا بشأن المشاركة في المؤتمر[19]؛

52 - ***تشير إلى طلبها*** إلى مكتب الممثلة السامية أن يتصرف بوصفه جهة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وفقا للقرار 217/76، ***وتكرر دعوتها*** الأمين العام إلى اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة إجراء الأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي مواعيدها وإلى مواصلة تعبئة المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها؛

53 - ***تشدد*** على الأهمية الحاسمة لمشاركة البلدان النامية غير الساحلية مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتؤكد ضرورة توفير ما يكفي لذلك من الموارد، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد تعبئة التبرعات بهدف تسديد تكلفة مشاركة ممثلين حكوميين من البلدان النامية غير الساحلية؛

54 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل تقديم الدعم اللازم والكافي لبلدان المرور العابر لتعظيم مساهمتها في نجاح المؤتمر وعمليته التحضيرية؛

55 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثلة السامية، وتجنب التداخل والازدواجية معه، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لإذكاء الوعي العام بالمؤتمر، بطرق منها إبراز أهدافه وأهميته؛

56 - ***ترحب*** بقرار الأمين العام تكليف وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالقيام بدور الأمين العام للمؤتمر، مع تولّيها مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة لتسيير أعمال المؤتمر؛

57 - ***تعيد تأكيد*** الدور المهم الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء البلدان النامية غير الساحلية وتدعوها إلى المشاركة بنشاط في التحضير للمؤتمر وفي أعمال المؤتمر نفسه وأن تسدي لذلك دعمها الفعلي؛

58 - ***تؤكد*** أنه ينبغي تزويد مكتب الممثلة السامية بالموارد الكافية للوفاء بولايته من أجل متابعة ورصد وتنفيذ برنامج عمل فيينا وبرنامج العمل الذي سيخلفه في الوقت المناسب وبفعالية، ولتقديم الدعم الفعال إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتطلب إلى الأمين العام أن يتناول مسألة تخصيص موارد كافية للمكتب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025؛

59 - ***تطلب*** إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية لتقديم الدعم في تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته ورصده، ولدعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ومشاركة البلدان النامية غير الساحلية في المؤتمر؛

(19) ستشمل القائمة الأسماء المقترحة والأسماء النهائية. ويبلغ مكتب رئيس الجمعية العامة ومقدم الطلب بالأساس العام لأي اعتراضات، إذا طلبته دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة.

60 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة".